لوجستيات التحول الرقمي وأثرها على تطوير مرفق القضاء "رؤية مصر 2030"

تعتبر الأنشطة اللوجيستية من أولى المهمات التى تتكبدها الحكومة فى ذلك الوقت الراهن، و يجب على جميع جهاتها أن تسعى لتنمية تلك الأنشطةوذلك من أجل توسيع قطاعاتها بأنواعها المختلفة وتنميتها نظرا لارتباط تلك الأنشطة بالمصالح العامة للمجتمع أجمع من اجل تحقيق الغاية المثلى من تطبيق تلك الأنشطة، وإزاء تلك الرؤية قامت وزارة العدل بعد عامين من العمل والتخطيط الاستراتيجي بإعداد هذه الخطة التى تقوم على محاور أساسية هى تحقيق العدالة الناجزة، ودعم استقلال القضاء، ووضع رؤية مؤسسية شاملة ومتكاملة لعملية تطوير مستديمة للسلطة القضائية وتحديد إطار زمنى مناسب لتنفيذها وتتوازى مع خطة الدولة للتنمية المستدامة "رؤية مصر 2030"

** و من هذا المنطلق تختلف طبيعة الأنشطة اللوجستية الواجب توافرها باختلاف طبيعة و بيئة الجهة تباعا مع نوع الخدمات التي تقدمها تلك الجهة .. و خاصه تلك الخدمات التي تتميز بها وزارة العدل و الهيئات و الجهات القضائية ..

** وهو ما يستبين جليا في طبيعة تلك الأنشطة وما تتميز به الاستراتيجية الموضوعة من قبل فريق عمل وزارة العدل و مجلس القضاء الأعلى و أعضاؤه من ممثلي الهيئات و الجهات القضائية و التي تكمن أهميتها في تطوير المنظومة القضائية، اتساقا مع هو موجود فى كل دول العالم بما فيها الدول التى تعانى من صراعات وحروب، و ان اهم ما تتميز به تلك الخطة الاتساق مع *خطة التنمية المستدامة العالمية* ومن خلال توفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة،كما تأتى تلك الخطة الاستراتيجية متسقة مع اعتماد الدولة المصرية لنظام التخطيط الاستراتيجي منهجا لها في تحقيق التنمية المستدامة...

<u>حيث قد تتضمن تلك الخطة بعض المحاور اللوجستية وأهمها العدالة الرقمية :</u>

إن العدالة الرقمية تعنى استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فى تطوير نظام قضائى معلوماتى يعتمد على التكنولوجيات الرقمية فى تطبيق كل إجراءات التقاضى،

و من اهم خطوات تحقيق تلك الخطة هي .... **تطوير المنظومة وميكنتها** سواء بإعادة هيكلة أنظمة حالية قائمة أو إقامة أخرى جديدة، ومن ثم التكامل مع الجهات الحكومية الأخرى و كذا انشاء نظام إلكتروني لتجديد حبس المتهمين وعقد جلسات المحاكم عن بعد.

و كذا **إعادة هيكلة أنظمة قيد وإدارة الدعاوى «إلكترونيا»** داخل المحاكم الابتدائية والجزئية، وكذا محاكم الأسرة بهدف تحسين الخدمة المقدمة للمواطنين، والتكامل مع النظم المتاحة في تلك الجهات والجهات الحكومية الأخرى، بنظام «Microservices»الإلكتروني.

كما انه هناك حاجة ملحة **لربط المحاكم الابتدائية ومحاكم الأسرة والشهر العقاري** والتوثيق بـ8 جهات حكومية أخرى، هى التمويل العقاري، والتموين، والكهرباء، والعلاج على نفقة الدولة، والتضامن الاجتماعي، والمرور، والسجل التجاري، وإنفاذ القانون ــ الممثل فى النيابات مجتمعة سواء الجزئية أو الكلية أو الاستئناف أو النيابات المتخصصة أو المكتب الفني للنائب العام ...

كما تهدف تلك الستراتيجية التي نهدف الى تبنيها الى **ميكنة عمل النيابات و التكامل مع قطاع الأمن العام بوزارة الداخلية**، والمحاكم المختلفة على مستوى الجمهورية، ويهدف نظام التكامل إلى تحقيق المركزية بين الجهات والخدمات الحكومية كافة، وإتاحة وتبادل البيانات فيما بينهم.

و كخطوة تالية لما سلف عرضه تضحى فكرة **الأرشفة للأحكام القضائية و مبادئ محكمتي النقض و الدستورية العليا كقمتان للنظام القضائي في مصر**و كذا إنشاء مركز اتصالات يتيح للمحامي الاستفسار عن موعد الجلسة وانتهائها والأحكام التي صدرت والمتعلقة بقضيته.تطوير تطبيقات أرشفة وثائق الحالة الشخصية للنيابة العامة لتكون قابلة

للاستضافة على «الحوسبة السحابية» التي تعني توفير موارد تقنية المعلومات حسب الطلب عبر الإنترنت، عن طريق مساحة لتخزين البيانات والنسخ الاحتياطي والمزامنة الذاتية، مما يسهم في تيسير عملية البحث عن وثائق الزواج والطلاق المحفوظة في البرنامج، واستخراجها وتحرير محررات رسمية منها لذوي الشأن، وحفظ الوثائق عليها والاستغناء كلية عن طريقة الاستخراج اليدوى والانتقال إلى مرحلة الاستخراج بصورة آلية متطورة.

**** و من جماع ما تقدم يبين ان هناك كثير من الاسباب و المبررات التي سوف تتحقق من الأنشطة اللوجستية التي تطبقها وزارة العدل و الهيئات القضائية و منها :**

- **تحقيق العدالة الناجزة للشعب المصريو مواطنيه ..**

و ذلك من خلال يسر و سرعة إجراءات التقاضي سالف بيانها و كذا ترشيد استهلاك الموارد وذلك من خلال ذلك التحول الرقمي الباهر مرتبا العديد من الآثار الجلية ومنها توفير موارد الدولة المالية لما ترتب على تنفيذ الأنشطة اللوجستية و منها ذلك التحول الرقمي و ما ترتب عليه من توفير الوقت كعامل لوجستي مهم و كذا التغلب على مشكلة الموظفين المعاونين داخل الوزارة و توفير المقابل النقدي للتوظيف تماشيا مع سياسة الدولة في الترشيد للمصروفات علاوة على تقليل استهلاك الأوراق و الاحبارالتي تتكبدها الدولة سنويا من وجود عدد كبير من الموظفين داخل النيابة علاوة على ان انتهاج الوزارة للجانب الرقمي يسهم اسهاما عظيما في المساعدة للحد من خطر التجمعات و التكدس داخل الأبنية مما يؤدي لتفشي مرض الكورونا و ما له من خطر عظيم على صحة الفرد و الجماعة و انتهاءا .... ما تسهم به تلك الاستراتيجية فى رفع كفاءة النظام القضائى، وسرعة الفصل فى الدعاوى، وزيادة إنتاجية المحاكم، وتبسيط الإجراءات على المواطنين والمحامين وأطراف النزاع، وكذلك التقليل والحد من التكاليف، وحوكمة الأداء، والحد من التداول الورقى، بالإضافة إلى تخفيف الازدحام فى النيابات والمحاكم، وهو الأمر الذى تجلت أهميته فى ظل تطبيق الإجراءات الاحترازية لمواجهة الجائحة، والذى بدت ملامحه تتضح كمعلم رئيسى فى مضمار بناء مصر الرقمية.

- **مكافحة الفساد:**

كما ان لتبني تلك الخطط مردودها الأعظم في هدف الدولة الاسمى و **هو مكافحة الفساد،** وهو أحد المشاريع الخاصة بتطوير منظومة العمل القضائي، و ما تساهم فيه تلك الاستراتيجيات في الكشف عن عمليات التلاعب والخروج عن القانون، من واقع البيانات المتوفرة لدى مكاتب التوثيق والشهر العقاري، وذلك عن طريق بناء مستودع بيانات موحد لجميع مصادر المعلومات المتاحة بالوزارة والنيابة العامة، إضافة إلى توفير تحليلات لكشف عمليات الاحتيال والفساد علاوة على اثرها البين في توفير الوقت المستغرق في البحث عن المعلومات بين العديد من مصادر المعلومات، والتكامل مع المصادر المختلفة للبيانات، بهدف توفير المعلومات والصورة الكاملة المجمعة من مختلف المصادر، والنقل السريع والدقيق للبيانات من مختلف المصادر.

- **التوفير في عملية نقل المحبوسين للتكلفة المالية والوقت:**

إن هذه الخطوة سيكون لها مردودها الإيجابي في توفير في عملية نقل المحبوسين من السجن ذهابًا إلى المحكمة؛ فيما يتعلق بالتكلفة المالية والوقت الذي يستغرقه لإيصالهم من مكان حبسهم وحتى المحكمة، وكذلك الجهد المبذول لأفراد الأمن في عمليات التأمين لهم ، كما أن تجديد الحبس الاحتياطي عن بعد سيسهل للمتهم أن يكون له الفرصة الأكبر في الحديث والدفاع إذا رغب، على عكس وجوده بشخصه في المحكمة، لأن وجوده هناك يعطي الفرصة الأكبر للمحامي وتسأله المحكمة سؤال واحد فقط، ولكن في هذه العملية الجديدة سيكون له الفرصة في الكلام، مع تجديد الحبس الاحتياطي أن يكون هو المتكلم ،،،

- **توفير من الجهد الخارق المبذول لقوات الأمن في تأمين 30 او40 متهما ..**

حيث أن تجديد حبس المحبوسين احتياطي عن بُعد سيوفر الوقت والجهد للمحكمة، وكذلك بالنسبة للمتهمين الذين يكونوا منتشرين بكثرة في المحكمة كلًا في انتظار دوره، وكذلك ستوفر الوقت للمحامين المنتظرين في المحكمة طول اليوم،

وتأتي أوقات لا يتم استدعائهم مع المتهمين لكثرة الأعداد والتزاحم سيما و أن هذه العملية ستوفر المجهود الخارق الذي تقوم به قوات الأمن حيث يقومون بنقل أكثر من 30 أو 40 متهما في سيارة الترحيلات، ويكون هناك قلق عليهم من هرب أو جري أحدهم أو أي مشاكل ممكن أن تحدث خلال عملية الترحيل.

خاتمة

ومما تقدم .. يبين لنا أهمية تبني المحاور اللوجستية و ما لها من اثر في تحقيق هدف جلي تبتغيه كل الأمم و هو تحقيق التنمية المستدامة ..